

المبحث الأول

مراحل إعداد البحث العلمي القانوني

المبحث الأول

مراحل إعداد البحث العلمي القانوني

يمرّ إعداد البحث العلمي أساساً بالمراحل الرئيسية الآتية: اختيار موضوع البحث، جمع المصادر والمراجع، القراءة والتفكير، وضع خطة البحث (التقسيم والتبويب)، التقييم (جمع المعلومات)، كتابة البحث وإخراجه.

وفيما يلي تفصيل كل مرحلة على حده، والبداية تكون بمرحلة اختيار موضوع البحث العلمي القانوني.

المطلب الأول

مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي القانوني

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في مسيرة إعداد البحث العلمي، ويتربط عليها نجاح البحث أو فشله، فإذا كانت هذه الخطوة في المسار الصحيح كان احتمال نجاح البحث كبيراً.

والبداية تكون ببيان المقصود بعملية اختيار موضوع البحث العلمي وأهميتها، ثم توضيح معايير الاختيار، وتفصيل شروط موضوع البحث الجيد، والموضوعات التي ينبغي الابتعاد عنها، وكذلك الطريقة العلمية للتوصل إلى اختيار موضوع مناسب، وأخيراً التطرق إلى طرق اختيار موضوع البحث.

الفرع الأول

المقصود بعملية اختيار موضوع البحث العلمي وأهميتها

يقصد باختيار موضوع البحث العلمي: العملية التي يقوم بها الباحث لتحديد المشكلة العلمية التي تتطلب البحث عن حل علمي لها.

وهذه العملية تعتبر من أصعب المهام التي يواجهها الطالب، إذ يقف حائراً متردداً، يتوجس خفية من أي موضوع يخطر بباليه أو يطرح عليه، خشية أن يكون عسيراً، أو مبحثاً.

ولا يستطيع الطالب أن يتجاوز هذه المرحلة إلا بكثرة القراءة وسعة الإطلاع، ومشاورة الأساتذة المتخصصين، وكذلك بمراعاة جملة من المعايير التي تقود الطالب إلى الاختيار السليم لموضوع بحثه.

الفرع الثاني

معايير اختيار موضوع البحث العلمي

تتنوع معايير اختيار موضوع البحث العلمي إلى معايير ذاتية (شخصية) ومعايير موضوعية، تتفاعل فيما بينها لتدفع طالب العلم وتوجهه نحو اختيار موضوع معين دون سواه.

أولا - المعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي:

1- معيار الرغبة النفسية في موضوع البحث:

فالإحساس الملح لدى الطالب بوجود موضوع جدير بالدراسة، وشعوره الداخلي بوجود مشكلة يراد حلها، هما البداية السليمة للقيام ببحث علمي جيد. فالرغبة النفسية الداخلية تحقق الارتباط العاطفي بين الباحث وموضوع البحث مما يولد لديه حيوية وجدية وإبداعا، ومثابرة، وإخلاصا وصبرا على المشاق، وتضحية بالعمر والمال من أجل إعداد البحث إعدادا قيما.

ولكن الرغبة النفسية لا بد أن تكون مضبوطة بأهداف البحث العلمي وإلا انقلبت إلى إتباع للهوى، يؤدي إلى اختيار مواضيع تافهة ليس لها أية قيمة علمية.

2 - معيار القدرات والصفات الذاتية للباحث:

وتشمل هذه القدرات والصفات الجوانب الآتية:

أ - القدرات العقلية: وتتمثل في القدرة على الفهم العميق والتحليل الدقيق والربط الوثيق، والمقارنة والاستنتاج أثناء دراسة جوانب موضوع البحث.

ب - الصفات الأخلاقية: مثل الأمانة العلمية، الصبر، التواضع، هدوء الأعصاب وسعة الصدر، الموضوعية.

ج - القدرات المالية: فبعض البحوث تتطلب السفر إلى الخارج للحصول على معلومات، وبعض البحوث يحتاج إلى شراء مراجع غالية الثمن، وبعضها يحتاج إلى إجراء تجارب تتطلب إمكانات مادية كبيرة.

د - القدرات اللغوية: فهناك مواضيع بحث مقارنة تتطلب من الباحث إجادة اللغات الأجنبية، كما أن الكثير من الموضوعات مراجعها مكتوبة بلغات غير لغة الباحث.

هـ - المدة الزمنية المتاحة للبحث: فالبحوث العلمية تختلف في الوقت المتاح لها حسب الدرجة العلمية التي تقدم لنيلها، ومراعاة الوقت المحدد للبحث مهم في اختياره للموضوع حتى يتجنب الباحث الإسراع فيقع في الإخلال أو الحشو بسبب ضيق الوقت.

و- معيار التخصص العلمي للباحث:

فالباحث في العلوم القانونية يختار موضوع البحث في إطار تخصصه العام وهو العلوم القانونية، وبعد ذلك عليه أن يختار الموضوع من الفروع المختلفة لهذا التخصص العام، مثل القانون الجنائي أو التجاري أو الدولي أو الدستوري... الخ، حتى يتمكن من تقديم بحث قيم في مجال تخصصه الدقيق.

ثانيا - المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي:

1- معيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي:

أن يكون موضوع البحث مفيدا في الحياة العملية لحل المشكلات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة في الواقع الداخلي أو الدولي والتي يواجهها الأفراد أو الإنسانية جمعاء.

ويجب أن يكون اختيار موضوع البحث العلمي بحيث يرتبط مع السياسة المنتهجة رسميا من طرف الدولة لاستثمار نتائج تلك البحوث في تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن.

2 - معيار الدرجة العلمية للبحث:

فالمواضيع التي تختار لإنجاز مذكرات التخرج في الليسانس أو الماجستير تختلف عن المواضيع المختارة لرسائل الماجستير أو الدكتوراه.

3 - معيار مدى توفر مصادر ومراجع البحث:

فتوفر المصادر والمراجع العلمية لابد منه لنجاح البحث في مسيرته للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة منه، وعدم توفر المصادر معناه عدم توفر المادة العلمية، والبحث بلا مادة علمية شيء معدوم.

الفرع الثالث

شروط موضوع البحث الجيد

يجب أن تتوفر في موضوع البحث المختار الشروط العلمية الآتية حتى يكون جيداً:

- أن يكون موضوع البحث ممكناً وليس مستحيلاً أو عسيراً جداً.
 - أن يكون محدداً بعيداً عن العمومية.
 - أن يكون مهماً ذا قيمة علمية وعملية.
 - أن يكون مفيداً للإنسانية حتى لا يكون مضيعة للوقت والجهد والمال.
 - أن يتميز بالجدة، لأن الباحث إذا لم يضيف شيئاً جديداً واكتفى بتكرار ما وصل إليه السابقون يكون قد أضاع وقته. وتحدد جدّة الموضوع على أساس مجموعة من المعايير منها:
- * الكشف عن جانب محجوب من الحقيقة.
 - * تقديم تفسير جديد.
 - * تصحيح خطأ علمي.
 - * إكمال جانب ما يزال ناقصاً.
 - * شرح أمر غامض مبهم.
 - * الجمع بين معلومات مشتتة.
- وأفضل المواضيع على الإطلاق هو الذي يساهم في حل مشكلة عملية تمسّ الواقع المعاصر أو المستقبلي للباحث.

الفرع الرابع

مواضيع ينبغي الابتعاد عنها

يتحقق الاختيار السليم لموضوع البحث بتفادي المواضيع الآتية:

- المواضيع المعقدة.
- المواضيع الخاملة والمملة.
- المواضيع التي يصعب العثور على مادتها العلمية.

- المواضيع الواسعة جدا.
- المواضيع الضيقة جدا فهي تصلح كمقال علمي.
- المواضيع الغامضة في أفكارها (عدم إمكانية تحديد ما يدخل ضمنها وما لا يدخل).

الفرع الخامس

الطريقة العلمية للتوصل إلى اختيار موضوع مناسب

هو أن ينتقي الباحث مجموعة من الكتب في مجال التخصص، متنوعة بين قديم وحديث، تمثل مدارس فكرية متنوعة ومناهج علمية مختلفة فيعكف على قراءتها ودراسة موضوعاتها بتأن وروية، وسيكتشف بعدها عددا من المواضيع التي تحتاج إلى الدراسة والبحث يلقي عليها نظرة تفحص واختبار ليقع اختياره على أحدها.

ولا بأس حينئذ الاستفادة من توجيهات الأساتذة وإرشاداتهم في عملية الاختيار.

الفرع السادس

طرق اختيار موضوع البحث

هناك ثلاث طرق لاختيار موضوع البحث:

أولا - طريقة الاختيار الانفرادي (الحر):

حيث يختار الطالب موضوع بحثه بنفسه وبإرادته الحرة دون تدخل أي أحد في هذا الاختيار، وهذا نتيجة ميل الطالب النفسية والعقلية إلى موضوع معين.

وتوفر هذه الطريقة للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يروقه عقليا ونفسيا مما يخلق تجاوبا وارتباطا بينهما. غير أن ضعف خبرة الطالب البحثية والعلمية قد تؤدي إلى قيامه باختيار غير سليم، وحينئذ يشعر بالإحباط لأنه تورط في موضوع لا يصلح للبحث.

ثانيا - طريقة الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف:

فالأستاذ أكثر خبرة ودراية من الطالب، كما أنه أعرف بالمجالات التي لا زالت بحاجة إلى البحث مما يقوده إلى اختيار موضوع سليم للطالب.

ولكن، ربما لا يستسيغ الطالب الموضوع القانوني الذي عرضه عليه الأستاذ المشرف، إذ يخاف أن تكون قدراته العلمية لا تسمح له بإنجاز، مما يخلق عدم ارتباط نفسي وعقلي بين الباحث والبحث.

ثالثا- طريقة الاختيار بواسطة الطالب والمشرف معا:

وتتم بأحد أسلوبين: إما اختيار الموضوع من قبل الطالب ثم يوافق الأستاذ المشرف عليه. وإما اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم يعرضه على الطالب فيستحسنه دون إجبار أو ضغط أو خجل.

وميزة هذه الطريقة أنها تجمع بين حرية الطالب وخبرة الأستاذ المشرف في اختيار موضوع البحث مما يساهم في نجاح عملية اختيار الموضوع ومن بعدها عليه إعداد البحث كلها.

المطلب الثاني

مرحلة جمع الوثائق العلمية (المصادر والمراجع)

إذا وفق الباحث في اختيار موضوع جيد، فإن الخطوة التالية هي محاولة حصر وجمع الوثائق التي تعدّ مادة البحث أو قوامه، وهذه المحاولة ينبغي أن تصل بالباحث إلى الحصر الشامل ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وأن يتخلى عن فكرة إهمال بعض المصادر والمراجع التي لا تتصل بالموضوع اتصالا مباشرا.

الفرع الأول

مفهوم الوثائق العلمية

الوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تتضمن المعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

الفرع الثاني

أنواع الوثائق العلمية في البحث القانوني

هناك عدة معايير لتصنيف الوثائق العلمية، فمن حيث أهميتها توجد وثائق علمية أصلية وأخرى ثانوية.

أولا - الوثائق العلمية الأصلية:

وهي تلك الوثائق التي تتضمن المعلومات والحقائق الأصلية والمباشرة، أي في صورتها الأولية، ويطلق على هذا النوع من الوثائق اصطلاح: «المصادر».

وفي مجال العلوم القانونية تشمل الوثائق العلمية الأصلية (المصادر) ما يلي:

- الموائيق القانونية الوطنية والدولية.
- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
- الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.
- الشهادات والمراسلات الرسمية.
- الأحكام القضائية الرسمية.
- الإحصائيات الرسمية (إحصاء السّكان مثلا).
- السجلات الرسمية.
- التصريحات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك فيه.

ثانيا - الوثائق العلمية غير الأصلية (المراجع):

- وهي الوثائق التي تستمد معلوماتها من المصادر والوثائق الأصلية أو من مصادر ووثائق أخرى غير أصلية، ويطلق على هذا النوع من الوثائق اصطلاح «المراجع».
- ومن أمثلة الوثائق العلمية غير الأصلية (المراجع) في ميدان العلوم القانونية:
- الكتب القانونية.

- المجالات والدوريات القانونية المتخصصة وتحتوي على: بحوث ودراسات ومقالات قانونية، التعليق على الأحكام القضائية، وتحليل نصوص قانونية.
- الرسائل العلمية الأكاديمية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية.
- المعاجم اللغوية: مثل: لسان العرب لابن منظور، تاج العروس للزبيدي، معجم مقاييس اللغة لابن فارس...الخ.

ثالثا - تصنيف المصادر والمراجع:

- سيجد الباحث أثناء جمع الوثائق العلمية مصادر ومراجع تتصل بموضوع بحثه اتصالا عاما، وسيجد أخرى تتصل فقط بفصل من فصول البحث أو بمبحث من مباحثه؛ فبإمكانه أن يدوّن الوثائق ذات الاتصال العام بموضوعه وحدها، ويوزع الأخرى على الفصول أو المباحث المتصلة بها.

الفرع الثالث

أماكن وجود الوثائق العلمية

يجد الباحث الوثائق العلمية التي يستخدمها لإعداد بحثه في أماكن مختلفة، أهمها:

أولاً - المكتبات:

وتشمل المكتبات العامة والمتخصصة التابعة للدولة أو الخاصة (التجارية)، إضافة إلى المكتبات الجامعية المتخصصة التابعة لكليات الحقوق والجمعيات العلمية القانونية ودور النشر والتوزيع الوطنية والدولية.

ثانياً - الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية الوطنية والدولية:

مثل: الوزارات (وزارة العدل)، المحاكم بمختلف درجاتها، الجامعات، ومراكز البحث العلمي... الخ، المؤسسات والإدارات العمومية والخاصة، المدرسة العليا للقضاء.

ثالثاً - الانترنت والمكتبات الإلكترونية:

وهي تيسّر للباحث الحصول على الوثائق المتوفرة في غير بلد إقامته.

رابعاً - معارض الكتاب:

المعارض الوطنية منها والدولية، وفيها تلتقي دور النشر لتعرض منشوراتها، فتوفر على الباحث مشقة التنقل إليها.

المطلب الثالث

مرحلة القراءة والتفكير

بعد تدوين الباحث لقائمة المصادر والمراجع المتصلة بموضوعه وتحديد أماكنها وترتيبها وفقاً لأهميتها، واقتناء ما تيسر منها، تبدأ مرحلة جديدة من مراحل إعداد البحث هي مرحلة القراءة. وربما يخيل إلى البعض أن القراءة سهلة، ولكن ذلك غير صحيح، لأن القراءة مهمة صعبة إذا كان الهدف منها التزود بالمعلومات لبناء البحث العلمي. فالقراءة فن لا يتقنه كل الأفراد، فلها أسلوبها ولها ذوقها ولها خطواتها ومراحلها التي تبين أهميتها.

الفرع الأول

مفهوم القراءة وأهميتها

أولاً - مفهوم القراءة:

هي عملية الإطلاع الدقيق والفهم العميق لكافة الحقائق والمعلومات التي تتعلق بموضوع البحث وذلك بتأمل وتحليل تلك الحقائق والمعلومات وما تتضمنه من أفكار مما يمكن من استنتاج أفكار وحقائق ونظريات أخرى.

ثانياً - أهمية القراءة:

تظهر أهمية القراءة كمرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي من خلال الاعتبارات الآتية:

- القراءة هي التي تحدد مسار البحث وتكشف عن أغواره، وتمكن من الوقوف على أبعاده وتحديد حدوده، ومن ثم تبين جزئياته وبلورة وجهات النظر فيه.
- القراءة تكسب الباحث ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق والأفكار اللازمة لوضع الفرضيات والقوانين العلمية.
- القراءة تمكن الباحث من إعداد خطة صحيحة مقسّمة إلى أجزاء متوازنة ومتكاملة.
- القراءة تكسب الباحث أسلوباً علمياً قوياً وثروة لغوية فنية متخصصة، تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية قوية وسليمة.
- تقوّي القراءة شخصية الباحث وشجاعته الأدبية، لما تزوده به من رصيد كبير في المعلومات والأفكار والأساليب.

الفرع الثاني

مراحل القراءة (أنواعها)

تتنوع القراءات التي يستخدمها الباحث أثناء إعداد بحثه، فعندما يستكشف الباحث الكتاب يقرأ عنوانه وفهرسه ومقدمته قراءة سريعة، وعند قراءته الصفحات التي تهمله من الكتاب يستخدم القراءة العادية ليقتبس ما يهمه منها، أما عندما يصل إلى مرحلة التحليل والنقد فإنه يقرأ المعلومات التي اقتبسها قراءة معمقة.

أولا - القراءة السريعة:

1- مفهوم القراءة السريعة:

القراءة السريعة قراءة استكشافية تتناول عنوان الكتاب، وفهرسه ومقدمته بهدف معرفة محتواه ومنهج البحث فيه، والهدف من تأليفه، وعلى إثرها يحدد الباحث موقفه من الوثيقة، فإذا أن يسجله في قائمة مراجعه أو يستبعده نهائيا.

2 - أهداف القراءة السريعة:

من أهم وظائف وأهداف القراءة السريعة ما يلي:

- تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع.
 - تقييم الوثائق المجمعة من حيث درجة ارتباطها بالموضوع.
 - معرفة قيمة المعلومات والأفكار التي تحتويها كل وثيقة من حيث الجودة والحيوية في بناء البحث.
 - تدعيم قائمة الوثائق المجمعة بوثائق جديدة.
 - الكشف عن الوثائق القيمة والجديدة والمتخصصة.
- فإذا عرف الباحث الوثائق التي تهمة بواسطة القراءة السريعة انتقل إلى قراءتها القراءة العادية.

ثانيا - القراءة العادية:

1 - مفهوم القراءة العادية:

هي القراءة التي تتركز على الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة الاستطلاعية، ويقوم بها الباحث بهدوء.

2 - أهداف القراءة العادية:

ويهدف من خلالها الباحث إلى اقتباس المعلومات والأفكار التي تتصل بموضوع البحث وجمعها باتباع منهجية التقييم (جمع المعلومات) التي سنتطرق لها في حينها.

ثالثا - القراءة المركزة (العميقة):

1 - مفهوم القراءة المركزة:

هي القراءة التي تنصب على الوثائق الوثيقة الصلة بموضوع البحث، وتتطلب التركيز والتمعن والتعمق وتكرار القراءة.

2 - أهداف القراءة المركزة:

وهذا للاهتمام إلى الأفكار والحقائق والمعلومات التي تفيد الباحث في تطوير فكره وتوجيه عملية إعداد البحث، وزن الفكرة وتحليلها بهدف بيان قيمتها إيجابيا أو سلبيا.

ولا تتحقق أهداف أي نوع من القراءات السابقة إلا باتباع قواعد وشروط محددة، فما

هي؟

الفرع الثالث

شروط وقواعد القراءة العلمية السليمة

حتى تكون قراءة الباحث علمية سليمة، وحتى يتمكن من تحقيق الأهداف المبتغاة منها من الواجب عليه إتباع القواعد والشروط الآتية:

أولا - التخطيط والاستعداد المسبق وتهيئة الجو الملائم للقراءة:

ويقصد به التهيئة النفسية والجسدية والمكانية، وذلك بمراعاة الأمور الآتية:

1- الحرص على تنظيم الأوقات، فيختار الباحث لقراءته الساعات التي يكون فيها أكثر نشاطا واستعدادا للفهم والاستيعاب وخاصة من ساعات الصباح الأولى، أو بعد القيلولة.

2 - احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء القراءة والتي من بينها:

- ألا يقرأ الباحث وهو مجهد جسديا أو نفسيا أو عصبيا (عقليا) لأن قراءته حينئذ ستكون عديمة الجدوى.

- تجنّب القراءة والمراجعة في النصف الثاني من الليل لأنها الفترة الضرورية اللازمة والتي لا غنى عنها لراحة الجسم والذهن.

- يجب اختيار الأماكن الصحية والمريحة والهادئة بعيدا عن الضوضاء والصخب، أو الأماكن الرطبة أو قليلة التهوية أو الإنارة، وفي كل ذلك على الطالب أن يصبر ويتكيف مع واقعه المعيشي ولا يجعل منه حجة للكسل.

ج - التركيز والانتباه أثناء القراءة، وتجنب مشتتات الذهن.

ثانيا - أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع:

وهذا دون تحقير أية وثيقة، فقد تكون لها أهميتها في عملية بناء البحث. ويقال قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

ثالثا - الابتعاد عن القراءة العشوائية دون موجه:

فعلى الباحث أن يضع في ذهنه المحاور التي يدور حولها بحثه، بحيث تكون بمثابة الموجّهات أثناء عملية القراءة، أي أنها مغناطيس يجتذب نوعية معينة من المعلومات، وعندما يستشعر الباحث أن نصّا ما من المحتمل أن يفيدّه في بحثه فعليه أن يقوم باقتباسه فوراً.

رابعا - السير في القراءة على مبدأ ترتيب الأولويات:

حيث ينبغي ترتيب الوثائق حسب أهميتها، فالأولوية دائماً للمصادر ثم للمراجع الأصلية ثم المراجع الثانوية.

خامسا - البدء في القراءة بما هو حديث (جديد) ثم الانتقال إلى الأقدم فالأقدم:

لأن القانون في تطور سريع وثمة تعديلات تشريعية جديدة دائماً، وعلى الباحث أن يواكب التطور في التشريع والفكر القانوني.

سادسا - ليس مطلوباً من الباحث أن يقرأ الكتاب الذي بين يديه كاملاً، بل يقرأ ما يتعلق فقط بموضوعه:

وهذا يستلزم منه أولاً أن يقوم بقراءة استكشافية سريعة للكتاب حتى يتمكن من تحديد ما يهمه منه، فإذا حدده كان عليه أن يعيد قراءة تلك الأجزاء الهامة قراءة دقيقة عميقة ليصل إلى قبولها أو رفضها.

سابعا - ينصح الباحث بأن يتوقف عن القراءة كلما وجد فكرة تتصل ببحثه ويسارع إلى تدوينها.

ثامنا - ينصح الباحث بقراءة الكتب المستعارة أولاً ثم ينتقل إلى ما هو متوفر لديه لأن الاستعارة إن طال وقتها كانت مخالفة للأدب إن كانت من أشخاص، ومخالفة للقانون تعرض صاحبها للعقوبات إن كانت من مؤسسات (مكتبات).

تاسعا - إذا كانت الاستعارة من المكتبات فينصح الباحث بأن يستعير خارجيا الكتب التي تمس صُلب موضوعه، أما الكتب التي تلامس موضوعه بشكل خفيف فبإمكانه الإطلاع عليها داخل المكتبة (استعارة داخلية) توفيراً على نفسه مشقة حملها، وتجنباً لحسابها ضمن العدد المسموح له باستعارته خارجياً.

عاشرا - ينصح الباحث بترك فترات للتأمل والتفكير تتخلل القراءات المختلفة وذلك لتحميمص وغريلة وتحليل ما يقرأ؛ ولكن لا يجب الانقطاع التام والطويل عن القراءة والبحث، لأن ذلك يؤدي إلى النسيان مما يقطع ترابط سلسلة أفكار البحث.

المطلب الرابع

مرحلة وضع خطة البحث

بعد مرحلة القراءة تتكون لدى الباحث فكرة أولية عن عناصر الموضوع الرئيسية، الأمر الذي يساعده على وضع خطة مبدئية يسير وفقها في دراسة وبناء البحث.

والجدير بالإشارة أنّ هذه الخطة الأولية هي بالطبع قابلة للتعديل وإعادة الهيكلة والترتيب كلما تقدم الباحث في إنجاز بحثه، ودعت الضرورة لذلك حسب ما يستجد له من عناصر وأفكار.

الفرع الأول

المقصود بخطة البحث وأهميتها

قبل بيان شروط وضع خطة البحث وشكلها التنظيمي من الضروري توضيح المقصود بها وعرض أهميتها في إعداد البحث.

أولاً- المقصود بخطة البحث:

الخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل البحثي، كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث. فالخطة هي بمثابة المشروع الهندسي والبناء التنظيمي الهيكلي الأول لأقسام وعناصر موضوع البحث.

فوضع الخطة معناه القيام بتقسيم وترتيب الموضوع الأساسي للبحث إلى مواضيع وعناصر فرعية وجزئية خاصة، ثم تقسيم تلك المواضيع والعناصر الفرعية والجزئية الخاصة إلى مواضيع أكثر دقة وأقل فرعية وجزئية وخصوصية، وهكذا دواليك، مع إعطاء كل موضوع من تلك المواضيع، من أولها إلى آخرها، عناوين مناسبة وفق قوالب منهجية متعارف عليها

(أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا- ثانيا، أ - ب، 1، 2، 3...) بحيث يشكل هذا التقسيم هيكلية وبناء البحث كاملا.

ثانيا- أهمية خطة البحث:

عملية وضع خطة البحث (عملية تقسيم موضوع البحث) عملية جوهرية وحيوية لإعداد البحث، مثلها مثل أهمية التصميم التي ينجزها المهندس المعماري لإقامة البناءات.

حيث أن الخطة هي التي توجه الباحث لانجاز بحثه وفق مراحلها خطوة بخطوة ومرحلة بعد أخرى، في سير منتظم متناسق متكامل دون ارتباك أو توهان حتى يصل إلى الإجابة عن الإشكالية التي يسعى لإيجاد حل لها في نهاية البحث.

كما أن الخطة تمكن الباحث من السيطرة على أبعاد الموضوع الذي يتناوله، فهي تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المجمعة بصفة منتظمة ومتسلسلة مرتبطة بعضها ببعض، فالخطة تبرز معالم الموضوع في طريق البحث.

وبالإضافة إلى أن الخطة هي مرآة عاكسة لمحتويات موضوع البحث، فهي أيضا الدليل الأول على قدرات الباحث وإمكانياته العلمية لمجابهة الموضوع والإبداع فيه.

الفرع الثاني

شروط وضع خطة البحث

لا توجد قاعدة عامة تحكم وضع خطة البحث وتقسيمه، لأن ذلك تتحكم فيه طبيعة الموضوع وحجمه ومحتواه؛ ولكن هناك بعض الشروط التي يجب توفرها لبناء خطة محكمة منهجيا، وهي:

أولا - يُفضّل أن تكون التقسيمات ثنائية:

فلا يمكن أن يتكون البحث من باب واحد أو فصل واحد، وإنما يقسم إلى ما بين أو أكثر وكل باب يقسم إلى فصلين أو أكثر، وكل فصل إلى مبحثين أو أكثر وهكذا...

ثانيا- أن يكون بين التقسيمات المتماثلة تناسب من حيث العدد والحجم:

أي لا يتجاوز تقسيم ما تقسما يماثله من حيث عدد تقسيماته الجزئية وحجم المعلومات فيه (عدد الصفحات) بصورة مخلة بجسم البحث. مثل أن يتساوى ويتوازن عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب المباحث، وهكذا.

ولكن لا يجب أن يكون الاهتمام بالتناسب والتوازن على حساب المادة العلمية (أي المحتوى العلمي)، فلا يجب أن يحذف الباحث معلومات هامة من مطلب مثلا ليحججه متناسبا في عدد الصفحات مع مطلب آخر، أو يحشو معلومات مكررة أو تافهة في مبحث ليحججه متناسبا في عدد الصفحات مع مبحث آخر.

ولا يجب أن تضيف مطلبا لا علاقة له بموضوع البحث إلى مبحث بغرض خلق توازن وتناسب في عدد المطلب في المبحث، فكل ذلك فيه إخلال بالقيمة العلمية للمبحث.

ثالثا- أن تكون التقسيمات المختارة للخطوة مناسبة لطول البحث:

فرسائل الدكتوراه مثلا أو البحوث الطويلة تقسم إلى أجزاء أو أقسام أو أبواب، أما مذكرة الماجستير أو بحث التخرج من الماستر أو الليسانس فتقسم إلى فصول. أما البحوث الفصلية (العروض الصغيرة) فتقسم عادة إلى مباحث أو مطالب حسب حجمها.

ويمكن للباحث فيما بعد أن يغير التقسيم الذي اختاره إذا اتضح له مع السير في إعداد البحث أن حجمه لا يتناسب والتقسيم الذي اعتمده في البداية.

رابعا- تناسق وترابط العناوين الفرعية والرئيسية مع بعضها ومع العنوان العام للبحث:

أي أن يكون هناك ترابط وتواصل بين التقسيمات المختلفة للخطوة، بحيث تكون عناوين الفصول متناسقة مع عنوان البحث ومعبرة عن مضمونه، وتكون عناوين المباحث متناسقة مع عنوان الفصل ولا تخرج عن إطاره بالزيادة أو النقصان، وهكذا مع بقية التقسيمات الجزئية وعناوينها.

خامسا- تجنب التكرار والتداخل والاختلاط بين محتويات عناصر خطة البحث:

فلا يتكرر عنوان فرعي في أكثر من موضع في البحث، فلا يكون مثلا عنوان المطلب الثالث في مبحث ما هو نفسه عنوان المبحث.

سادسا- يجب الاستفادة من خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية السابقة في ميدان التخصص:

بشرط أن تكون من البحوث المشهود لها بالنوعية الرفيعة، فيتخذها الباحث نموذجا يحتذى به، مع مراعاة الاختلافات التي تفرضها طبيعة الموضوع.

سابعا- احترام مبدأ مرونة خطة البحث:

ومعناه قابلية الخطة للتعديل (بالإضافة أو الحذف) أثناء إعداد البحث، حسب المستجدات التي يكتشفها الباحث أو تظهر له.

الفرع الثالث

الشكل التنظيمي لخطة البحث

المقصود بالشكل التنظيمي لخطة البحث: التقسيمات والأطر المنهجية المختلفة التي تشملها. وفي ميدان العلوم القانونية تتمثل هذه التقسيمات والأطر المنهجية، المرتبة حسب التسلسل المنهجي، فيما يلي: الأجزاء ثم الأقسام ثم الأبواب ثم الفصول ثم المباحث ثم المطالب ثم الفروع ثم أولاً - ثانياً... ثم أ - ب - ج... ثم 1- 2- 3- ...

إذ يخصص الباحث لكل عنصر أساسي أو ثانوي أو فرعي العنوان الدال عليه: ثم يضع له الإطار المنهجي المناسب له (باب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو أولاً أو ثانياً، أو أ ب أو 1 و2... الخ).

وتكتمل بذلك خطة البحث الأولية التي سوف يسير عليها الباحث في بناء بحثه، دائماً دون أن ينسى احترام مبدأ مرونة خطة البحث، فيقوم بتعديلها كلما دعت المستجدات وضرورة البحث إلى ذلك.